دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية فى تعظيم أرباح البنوك وشركات التأمين : دراسة ميدانية على البنوك وشركات التأمين الأردنية
المصدر:	مجلة البحوث المالية والتجارية
الناشر:	جامعة بورسعيد - كلية التجارة
المؤلف الرئيسي:	الفلاحات، محمود فلاح
مؤلفين آخرين:	الشحنة، رزق أبو زيد يوسف، عطية، عبدالرحمن زيدان(م. مشارك)
المجلد/العدد:	ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الشهر:	مارس
الصفحات:	84 - 110
رقم MD:	771032
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المسؤولية الاجتماعية، الرقابة المالية، المصارف المالية، الأرباح، شركات التأمين، الأردن
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/771032

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية
في تعظيم أرباح البنوك وشركات التأمين
"دراسة ميدانية على البنوك وشركات التأمين الأردنية"

الدكتور

محمود فلاح الفلاحات

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة الزيتونة الأردنية

الدكتور

عبد الرحمن زيدان عطية

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة الزيتونة الأردنية

الدكتور

رزق أبو زيد يوسف الشحنه

أستاذ المحاسبة المساعد

والمحاضر بقطاع التدريب المالي والإداري

وزارة الكهرباء والطاقة–مصر

دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تعظيم أرباح البنوك وشركات التأمين

"دراسة ميدانية على البنوك وشركات التأمين الأردنية"

الدكتور	الدكتور
محمود فلاح الفلاحات	عبد الرحمن زيدان عطية
أستاذ المحاسبة المساعد	أستاذ المحاسبة المساعد
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية	كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الزيتونة الأردنية	جامعة الزيتونة الأردنية

الدكتور

رزق أبو زيد يوسف الشحنه

أستاذ المحاسبة المساعد

والمحاضر بقطاع التدريب المالي والإداري

وزارة الكهرباء والطاقة–مصر

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تعظيم أرباح البنوك وشركات التأمين مع إجراء الدراسة الميدانية على البنوك وشركات التأمين الأردنية.

ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثون بتصميم استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة، حيث تكون مجتمع الدراسة من المدراء الماليين والمدراء العامون في البنوك وشركات التأمين الأردنية، وتم توزيع 40 استبانة، استرد منها 36 استبانة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- هناك قصور في فهم وإدراك محاسبة المسئولية الاجتماعية لدى أصحاب رؤوس الأموال والقطاع الخاص بشكل عام، وهذا القصور ناتج عن الرغبة في عدم إيلاء الأهمية والعناية لمؤسسات المجتمع المحلي، والاهتمام بالموارد البشرية، الموارد الطبيعية، البيئة وجميع مجالات المسؤولية الاجتماعية، لأن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من وجهة نظرهم هو تخفيض لأرباحهم وعدم التوسع في مشروعاتهم والانصراف عن أولوياتهم وأهدافهم الرئيسة وهو تحقيق الأرباح.

- هناك مبررات لفئة من أصحاب رؤوس الأموال مؤداها أن كثير من جوانب المسؤولية الاجتماعية يقع على عاتق الدولة وليس القطاع الخاص، كون الدولة هي التي تقوم بتحصيل الضرائب.
- أظهرت أيضًا نتائج الدراسة بأن تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تعظيم الأرباح في البنوك وشركات التأمين الأردنية.

وفي ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثون بما يلي:

1- السعي الحثيث لبناء برامج وطنية للتوجيه المؤسسي من أجل رفع الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات الكبرى، وكيفية بناء إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية داخل هذه الشركات من أجل إنشاء الفرص الاجتماعية للشركات الخاصة بهم.

2- يجب العمل وبشراكة مع جميع الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص على سن أنظمة وتشريعات تكفل تطبيق الشركات لبرامج المسؤولية الاجتماعية في قنواتها السليمة وضمان عدم استغلالها كبرامج لتحسين صورة بعض المنشآت التجارية دون تحقيق المعايير الأساسية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

3- السعي إلى نقلة نوعية في التفكير الإستراتيجي لدى الشركات الوطنية والتي عليها أن تتبناه لتحقيق المعادلة الصعبة في الربح والرضا بنفس الوقت، ويجب على القطاع الخاص أن يدرك بأن العائد على المدى الطويل سيكون كبيرًا للأداء تحت مبدأ المسؤولية الاجتماعية، حيث تشير دراسة صدرت عن جامعة هارفرد أثبتت أن الشركات التي تطبق مبادئ المسؤولية الاجتماعية نمت بمعدل أربعة أضعاف عن تلك التي لم تتبن هذا المجال، إضافة إلى أن تثقيف الموظف بهذا المفهوم سيسهم في تخفيف الأعباء على الشركات وزيادة الإنتاجية وخفض التكاليف التي يتسبب بها الغياب والفواتير الصحية بنسبة 30%.

4- مراقبة مزاولة العمل بالأساليب النظيفة داخل المنشآت نفسها التي تتبنى هذه البرامج ومدى حرصها على تأهيل موظفيها وتأمين المناخ الصحي لديهم للعطاء وتعزيز مفاهيم الانتماء الوظيفي والعمل على تنمية قياديين يملكون قناعات خاصة بجدوى برامج المسؤولية الاجتماعية حتى على معدلات الربح في الشركات التي تطبق مثل هذه البرامج في جو عال من الشفافية والالتزام.

5- أن يكون دور للقطاع الحكومي في خلق محفزات نظامية للشركات والمؤسسات عن طريق تشجيع إقامة شراكات اجتماعية، ومنح إعفاءات ضريبية للجهات التي تطبق برامج المسؤولية الاجتماعية، ومنحها فرصًا أفضل في المناقصات العامة، وهي الخطوات التي تراها ضرورية لصناعة سوق تنافسي يعتمد على أخلاقيات الربح ويعزز الدور الاجتماعي في تلك المنشآت، ويقلل من أعباء الحكومة في تحمل كل التبعات الاجتماعية تجاه مواطنيها.

6- يجب أن تعكس مناهجنا الدراسية الجامعية مواضيع مثل القيم والإدارة المستدامة ودور الشركات التجارية في المجتمع.

7- ولتعظيم المنفعة يجب العمل على إصدار دليل وطني يوجه ويساعد القطاع الخاص وذلك بتحديد الأولويات. والاحتياجات المجتمعية.

8- العمل على إطلاق جائزة للشركات المهتمة والتي تضع المسؤولية الاجتماعية ضمن أولويات عملها، ومؤسستها داخل استراتيجياتها وسياساتها.

9- إن وسائل الإعلام من أهم القوى في القرن الحادي والعشرين ويعتبر دوره في دعم التغيير من أجل مجتمع أكثر استنارة، هي مسؤولية والتزامًا. حيث لم تعد الاتصالات والتقارير الإخبارية مجرد أخبار وتسلية، بل أصبحت أداة رئيسية للتغيير وتثقيف جماهيرها وذلك بتعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتغطية قضايا المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وقصص نجاحها.

10-العمل على إنشاء موقع إلكتروني خاص مرتبط بالصفحة الإلكترونية الرئيسية لمؤسسات المجتمع المدني وتحديث أخبار المسؤولية الاجتماعية للشركات، وجمع الحالات الدراسية من خلال أفضل الممارسات والتجارب الناجحة للمسؤولية الاجتماعية للشركات في الأردن.

11-إن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي جزء من المفهوم الأحدث للتنمية والذي يتضمن إعادة تحديد دور الدولة، والشركات والمجتمع المدني، وإشراك الآليات القانونية العالمية والآليات الخارجة عن نطاق القانون للرصد والتحقق من الحسابات، والاستدامة البيئية، والمبادئ الأخلاقية العالمية الجديدة الخاصة بشفافية التجارة العادلة مع الوجه الإنساني.

12-إن المجتمع لا يتقدم إلا بجناحيه القطاع العام والخاص ولا يقوى ويستقر إلا بمفهوم التكافل بين هذين القطاعين وبين العامل والمستهلك وخدمة المجتمع المحلي وعلى أساس روح الانتماء لهذا البلد الذي يعطي بلا حدود.

Summary:

This study aimed to identify the role of accounting social responsibility to maximize the profits of banks and insurance companies of Jordan .To achieve this goal, the researchers designed a questionnaire was distributed to a sample of the study, where the study population of CFOs and general managers in banks and insurance companies of Jordan, where he was to identify the distribution of 40,36 of them recovered questionnaire.

The study results showed the following :

•There is a lack of understanding and awareness of accounting Almsoulih social with the owners of private capital and the private sector in general, and this deficiency caused by the desire not to give importance and attention to Mussat community, and attention to human resources, natural resources, environment and all areas of social responsibility, because the interest Palmsalah social The point of view is the reduction of non-profits and expansion of their projects and leave about priorities, objectives Riish achieve a profit.

•There is a justification for a class of owners of private capital to the effect that Kthirmen aspects of social responsibility lies with the state, not the private sector, the fact that the state is doing to collect taxes.

•Results of the study also showed that the application of accounting Almsoulih social leads to maximize the profits of banks and insurance companies of Jordan.

In Dae results of the study researchers recommended the following :

1. striving to build national programs to guide the institutional order to raise awareness of the importance of corporate social responsibility major, and how to build a strategy of social responsibility within these companies in order to create social opportunities for their own companies.
2. must work in partnership with all stakeholders from both the public and private sectors to enact regulations and legislation to ensure the application of corporate social responsibility programs in the proper channels and to ensure that exploited as a platform to improve the image of some business establishments without achieving the basic criteria[!] of the concept of social responsibility .
3. to seek a qualitative shift in strategic thinking with national companies and that it be adopted to achieve the difficult equation in profit and satisfaction at the same time, and the private sector must be aware that the yield on long-term would be a great performance under the principle of social responsibility, where according to a study released by the University of Harvard has shown that companies that apply the principles of social responsibility has grown at a rate four times higher than those that did not adopt this area, as well as to educate the employee this concept will help ease the burden on businesses and increase productivity, reduce costs caused by absenteeism and health bills by 30% .
4. Control of practicing business as clean inside the same facilities that adopt these programs and the extent of its commitment to the rehabilitation of employees and ensure a healthy environment for their tender and promote the concepts of belonging career and work on the development of leaders have convictions, especially the usefulness of social responsibility programs so that the rates of profit in companies without such programs in an atmosphere of transparency and high commitment.
5. be a role for the government sector in creating incentives for regular companies and institutions by encouraging partnerships social, and granting tax exemptions to those who apply social responsibility programs, and give them better opportunities in public tenders, which are the steps that it deems necessary for the manufacture of a competitive market depends on the ethics of profit and strengthens social role in those facilities, and reduces the burden of the government to bear all the social consequences of its citizens .
6. should reflect our curriculum subjects such as university values and the sustainable management and the role of businesses in society.

7. To maximize the benefit must work on a national directory guides and helps the private sector and identifying priorities. Needs. Community.
8. to work on the launch of an award for companies interested in and that put social responsibility among the priorities of its work, and institutionalized within Astrtejyatea and policies .
9. The media of the most important powers in the twentieth century atheist and considered its role in supporting the change to a more enlightened society, is the responsibility and obligation. Where communications are no longer just news reports and news and entertainment, it has become a major tool for change and educate their audiences and that the definition of the concept of social responsibility and cover the issues of social responsibility of the institutions and their success stories.
10. Work to create a website linked page special electronic key institutions of civil society and update news of corporate social responsibility, and the collection of case studies through best practices and successful experiences of corporate social responsibility in Jordan ..
11. that corporate social responsibility is part of the concept is the most recent development, which includes re-defining the role of the state, businesses and civil society, and the involvement of legal mechanisms and international mechanisms beyond the scope of the law of the monitoring and verification of the accounts, and environmental sustainability, and the moral principles of the new global private transparently fair trade with facial humanitarian.
12. The community does not take but two wings, the public sector and the private and not only strengthens and stabilizes the concept of interdependence between the two sectors and between the worker and the consumer and serve the local community and on the basis of the spirit of belonging to this country, which gives limitless.

المقدمة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تعظيم أرباح البنوك وشركات التأمين الأردنية.

وقد ازداد مؤخرًا سواء على المستوى الوطني أو الدولي، التحدث عن ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية، أو مسؤولية الشركات والمؤسسات تجاه مجتمعاتها وتتفاخر الشركات والمؤسسات العالمية بعرض مشاريعها الاجتماعية وتجعلها جزءًا من شخصيتها، وقد تستخدم هذه المشاريع تسويقيًا لتحسين صورة الشركة أو إضفاء الصبغة الأخلاقية أو الاجتماعية عليها، وزيادة مصداقيتها مما يؤدي إلى زيادة الإقبال عليها وعلى منتجاتها وبالتالي زيادة الدخل والأرباح. وقد بدأ عالميًا إدراك أهمية مسؤولية المؤسسات تجاه المجتمع بإطلاق عدد من المؤشرات الاستدامة مثل مؤشر داو جونز للاستدامة ومؤشر FTSE4 GOOD. والتي بدأت تستبدل البيئات التقليدية لإعداد التقارير بتقارير مستدامة تشتمل على جوانب من

مسائل اجتماعية وأخلاقية وبيئية واقتصادية، وعلى الشركات التقيد بأعداد التقارير حسب المواصفات التي تتعلق بالإدارة البيئية ايزو 14000 والمواصفات العالمية للمحاسبة الاجتماعية SA 8000.

وقد أظهر التطبيق العملي لتجارب الخصخصة أن الدور الاجتماعي والالتزام الأخلاقي للشركات هو أيضًا استثمار يعود عليها بزيادة الربح والإنتاج وتقليل النزاعات والاختلافات بين الإدارة وبين العاملين فيها والمجتمعات التي تتعامل معها، ويزيد أيضًا انتماء العاملين والمستفيدين إلى هذه الشركات، وظهر أيضًا أن كثيرًا من قادة وأصحاب الشركات يرغبون في المشاركة الاجتماعية، وينظرون إلى العملية الاقتصادية على أنها نشاط اجتماعي ووطني وإنساني يهدف إلى التنمية والمشاركة في العمل العام، وليس عمليات معزولة عن أهداف المجتمعات والدول وتطلعاتها.

وهذه دعوة لرجال الأعمال وأصحاب الشركات التجارية وخصوصا في البلدان النامية للقيام بدورهم في تخفيف المعاناة عن كاهل المجتمع، وإعادة النظر في مسؤولياتهم الاجتماعية بعيدًا على النظرة التسويقية.

وتعتبر المسؤولية الاجتماعية قضية محورية خاصة بالنسبة إلى الشركات التجارية التي تحقق أرباحًا كبيرة في هذا المجتمع، ما يعد جزءًا من رد الجميل والاستثمار في هذا المجتمع الذي تمارس نشاطاتها التجارية فيه. وعليها أن تؤمن بمفهوم التوازن من خلال تحقيق مبدأ الشفافية والإفصاح وتطوير العلاقة مع المساهمين، وتوفير بيئة صحية للعاملين، وتطوير برامج القدرات البشرية، وإصدار البيانات الموثوقة حول منتجات بالشركة، وتطبيق نظام التظلم للعاملين.

ولا تقف المسؤولية الاجتماعية للشركات عند التبرعات للمشروعات والبرامج التنموية والخيرية، فثمة مجالات ومبادئ للعمل يجب أن تلتزم بها الشركات، وسيعود ذلك على المجتمعات والدول بفوائد كبرى، ويجنبها كوارث وأزمات بيئية واقتصادية واجتماعية ستكون في تكاليفها ونتائجها أكبر بكثير من التكاليف المترتبة على هذه المسؤوليات والالتزامات، ومن مجالات ومحاور هذه المسؤوليات الاجتماعية، تنظيم وإدارة الأعمال وفق مبادئ وقواعد أخلاقية، والمشاركة مع الفقراء والطبقات الوسطى، وحماية البيئة وتطويرها، وحماية الموارد الأساسية كالمياه والغابات والحياة البرية والتربة وتطويرها، ومكافحة الفساد وتجنبه، والتزام حقوق الإنسان والعمل والعمال، ومساعدتهم في تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية مثل: الادخار والتأمين والرعاية لهم ولعائلاتهم، ومشاركتهم في الأرباح وتوفير المنح الدراسية ودورات التدريب وتسهيلات شراء المساكن.

إن القوانين والتشريعات مهما كانت محكمة فإنها لا تحمي المجتمعات والحقوق، ولا توفر وحدها الأمن والثقة، ولكنها حين تعمل في بيئة أخلاقية فإنها تحقق كفاءة عالية في التنمية والإصلاح، وللأخلاق في كثير من الأحيان سلطات واقعية وفكرية تفوق السلطة المادية.

إن هدف إقامة منشأة في نظام رأسمالي هو الربح وليس القضاء على البطالة، وتعمل على توفير فرص العمل بمقدار ما يحقق لها من الربح، ولكن هذه المصالح التي تنظم علاقات الإنتاج والحماية يجب أن تنشئ أيضًا منظومة أخلاقية من العمل والانتماء والتكافل والرعاية والتوازن بين الحقوق والواجبات، ونحتاج لأجل النجاح وتحقيق مصالحنا القريبة والبعيدة المدى أن نعمل بتنظيم في سياق قانوني وسياسي وأخلاقي دون أن تطغى واحدة من هذه السياقات على الأخرى.

وتتأكد اليوم وجهة نظر مفادها أن المجتمع العالمي يحتاج إلى القطاع الخاص بعدما تأكد عجز الحكومات المفردة عن مواجهة الفساد، ولذلك فإن المؤسسات الاقتصادية الكبرى بخاصة تحتاج إلى برامج عمل نابعة من المسؤولية الاجتماعية.

وهذا يعني أن الأخلاق ليست مسألة هامشية في الاقتصاد، بل هي مكون أساسي للأسواق والمنظمات والعلاقات التجارية والاقتصادية.

وبعد تجارب عديدة ومريرة مع قضايا مثل التلوث البيئي الناتج عن أنشطة وأخطاء وتجاوزات بعض الشركات، مثل الكوارث التي تؤدي إلى مقتل كثير من العمال والناس وتسرب الغاز والنفط إلى الجو والبحار، وتقليص نسبة الغابات والمناطق الخضراء في العالم، والقضاء على كثير من مكونات الحياة البرية والطبيعية فقد بادرت كثير من الشركات والمنظمات والغرف التجارية والصناعية إلى إعداد مجموعات من القواعد والمبادئ التي تنظم عمل الشركات وتراقب أداءها، وتطور إجراءات وتقنيات السلامة والحفاظ على البيئة.

ويؤدي الاهتمام بالمسؤوليات الاجتماعية إلى منفعة مشتركة لجميع أصحاب العلاقة منوها في الوقت نفسه إلى أن يكون للشركات الكبرى رؤية طموحة للمسؤوليات الاجتماعية مع قيم الشركة. والذي تمثل في الإسهام في دعم الجوانب التعليمية والصحية في المجتمع والإسهام في تقليص البطالة من خلال إيجاد فرص العمل وتبني برامج اجتماعية متنوعة لمساعدة المحتاجين وتشجيع مفهوم العمل التطوعي.

الكلمات الدالة: المسؤولية الاجتماعية، تعظيم الربحية.

مشكلة الدراسة:

ازداد مؤخرًا سواء على المستوى الوطني أو الدولي، التحدث عن ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية، أو مسؤولية الشركات والمؤسسات تجاه مجتمعاتها.

إن المسؤولية الاجتماعية تعتبر قضية محورية خاصة بالنسبة إلى الشركات التجارية التي تحقق أرباحًا كبيرة في هذا المجتمع، ما يعد جزءًا من رد الجميل والاستثمار في هذا المجتمع الذي تمارس نشاطاتها التجارية فيه. وعليها أن تؤمن بمفهوم التوازن من خلال تحقيق مبدأ الشفافية والإفصاح وتطوير العلاقة مع المساهمين، وتوفير بيئة صحية للعاملين، وتطوير برامج القدرات البشرية، وإصدار البيانات الموثوقة حول منتجات بالشركة، وتطبيق نظام التظلم للعاملين. ولا تقف المسؤولية الاجتماعية للشركات عند التبرعات للمشروعات والبرامج التنموية والخيرية، فثمة مجالات ومبادئ للعمل يجب أن تلتزم بها الشركات، وسيعود ذلك على المجتمعات والدول بفوائد كبرى، ويجنبها كوارث وأزمات بيئية واقتصادية واجتماعية ستكون في تكاليفها ونتائجها أكبر بكثير من التكاليف المترتبة على هذه المسؤوليات والالتزامات، ومن مجالات ومحاور هذه المسؤوليات الاجتماعية، تنظيم وإدارة الأعمال وفق مبادئ وقواعد أخلاقية، والمشاركة مع الفقراء والطبقات الوسطى، وحماية البيئة وتطويرها، وحماية الموارد الأساسية كالمياه والغابات والحياة البرية والتربة وتطويرها، ومكافحة الفساد وتجنبه، والتزام حقوق الإنسان والعمل والعمال، ومساعدتهم في تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية مثل: الادخار والتأمين والرعاية لهم ولعائلاتهم، ومشاركتهم في الأرباح وتوفير المنح الدراسية ودورات التدريب وتسهيلات شراء المساكن.

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في أدراك مدى أهمية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية في تعظيم أرباح البنوك وشركات التأمين الأردنية.

ومن منطلق إدراك الباحثين بضرورة فهم وإدراك دور محاسبة المسئولية الاجتماعي في تعظيم أرباح البنوك وشركات التأمين الأردنية، فقد جاءت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- هل يمكن تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك وشركات التأمين الأردنية؟

2- هل يؤدي تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية إلى تعظيم أرباح البنوك وشركات التأمين الأردنية؟

أهمية الدراسة:

لاشك بأن من أهم الأهداف التي يسعى إليها أصحاب الأموال هو الحصول على أكبر عائد ممكن كنتيجة للاستثمار في أموالهم، وهذا حق طبيعي ومشروع لهم، ولكن على أصحاب هذه الأموال أن يدركوا بأن تحقيق هذا الهدف لا يتأتي إلا من خلال هدف له الأولوية الأولى على هدف الربحية إلا وهو تحقيق هدف الاستمرارية للمشروع، ولكي تتمكن أي منشأة من تحقيق الاستمرارية لابد من وجود حاضنة لهذا المنشأة، هذه الحاضنة تتمثل في المسئولية الاجتماعية للمشروع.

ومن هنا فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في قيمة الإضافة التي ستقدمها إلى أصحاب المشاريع بشكل عام، وإلى البنوك الأردنية بشكل خاص حول الدور الفعال والإيجابي لتطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية في تعظيم أرباح البنوك الأردنية.

أهداف الدراسة:

1- بيان أهمية إدراك وتطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك وشركات التأمين الأردنية.

2- بيان دور تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية في تعظيم أرباح البنوك وشركات التأمين الأردنية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (WAENKAEO, 2011) بعنوان دور محاسبة المسئولية الاجتماعية في استمرارية وبقاء الشركة. هدفت هذه الدراسة إلى بيان الدور الذي تلعبه محاسبة المسئولية الاجتماعية في استمرارية وبقاء الشركة. وخلصت هذه الدراسة إلى نتائج من أهمها:

1. التقرير عن إدراك الوعي البيئي والاستجابة الاجتماعية لها تأثير ايجابي وكبير على جودة الإفصاح المحاسبي، مشاركة العملاء، سمعة الشركة، مكانة الشركة وأصحاب المصلحة.

2. التقرير عن إدراك الوعي البيئي والاستجابة الاجتماعية يمثل الرؤية الإستراتيجية والتنفيذية للاستدامة والاستمرارية.

2- دراسة (WANG, 2011) بعنوان المسئولية الاجتماعية للشركات وأداء الأسهم هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المسئولية الاجتماعية للشركات على أداء الأسهم. توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1. تعظيم الربحية والمسئولية الاقتصادية متلازمة وبشكل جوهري مع وفاء الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية.
2. من الضروري اعتبار النمو الاجتماعي من الأولويات الرئيسية للشركة.

3- دراسة (BAYOUD, 2012) بعنوان: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والتزام الموظفين. والتي أجريت على عينة مكونة من 31 مدير مالي ومدير معلومات ومن 22 منظمة موزعة على قطاع البنوك، التأمين، التعدين، الخدمات، والقطاع الصناعي، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية ودورها في درجة التزام الموظفين. توصلت هذه الدراسة إلى نتائج من أهمها: أنه كلما زاد اهتمام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية والاهتمام بالإفصاح عنها كلما أدى ذلك إلى زيادة درجة التزام واهتمام الموظفين والعملاء تجاه شركاتهم.

4- دراسة (الأميرة إبراهيم عثمان، 1999)

هدفت الدراسة إلى دراسة الاتجاهات المختلفة لتطور الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية، بغية الكشف عن المحاور الأساسية التي يمكن أن يرتكز عليها الإفصاح الملائم عن تلك المعلومات. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن نموذج الإفصاح المحاسبي وما ينطوي عليه من معلومات يتم عدادها في إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لا يتسع ليشتمل على معلومات المسئولية الاجتماعية.

كما أوصت الدراسة بضرورة قيام الجهاز المركزي للمحاسبات بإلزام شركات قطاع الأعمال العام بإعداد تقرير حول الأداء الاجتماعي لها يلحق بتقارير متابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء المتعلقة بالأداء المالي والاقتصادي على مستوى كل وحدة اقتصادية تابعة، بالإضافة إلى التقارير المقارنة على مستوى الشركة القابضة.

5- دراسة (جهماني، 1996) بعنوان": محاسبة المسؤولية الاجتماعية والشركات المساهمة العامة."

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى إدراك صانعي القرار في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، ومعرفة مدى استعدادهم لتحمل تلك المسؤولية، وبيان آرائهم حول ضرورة وجود نظام محاسبي للإفصاح عن أدائها الاجتماعي، فضلًا عن إجراء مسح للتقارير السنوية لتلك الشركات لمعرفة مدى إفصاحها عن أدائها في هذا المجال ونوعيته.

وتوصلت الدراسة إلى أن صانعي القرار في تلك الشركات يدركون مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع إلا أنهم لا يعيرون مجالاتها المختلفة نفس المستوى من الاهتمام، فالموارد البشرية تحظى بالأولوية ثم يليها المستهلكون والبيئة وأخيرًا المجتمع المحلي، وأن صانعي القرارات في هذه الشركات مع المحافظة على البيئة حتى إذا تطلب ذلك دفع نفقات كبيرة

انقلبت مواقفهم إلى المعارضة، وأن إدراك الشركات المبحوثة لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية يعتبر أحد الأسباب الرئيسة لتطبيقها، وأن تطبيقها يتطلب تشريعات قانونية إضافة إلى تبني نموذج محاسبي موحد.

وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: إجراء الدراسات والأبحاث اللازمة لوضع نموذج محاسبي للمسؤولية الاجتماعية بحيث يكون سهل الفهم والتطبيق معًا ويمكن للشركات تطبيقه بتكلفة مقبولة، ووضع تشريعات قانونية تشمل كافة جوانب المسؤولية الاجتماعية وخاصة مجالات البيئة والمستهلكين والمجتمع المحلي تسترشد بها الشركات لإبراء ذمتها من تلك المسؤولية، وتكون مرجعًا عند حدوث خلافات بين الشركات والجهات الرقابية، وتنشيط دور الجهات الرقابية الرسمية والأهلية مثل وزارة العمل والتموين والشؤون الاجتماعية وجمعية حماية المستهلك وجمعية حماية البيئة.

6- دراسة (يحيي وآخرون، 2002)، بعنوان": أهمية المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في عملية التحليل المالي بالتطبيق على شركة الخازر لإنتاج المواد الإنشائية".

هدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية من خلال التعرض إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية وجوانبها ومن ثم مفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وكذلك أهمية المعلومات المحاسبية بصورة عامة وأهمية المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية بصورة خاصة. وتوضيح أثر المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في نتائج عملية التحليل المالي من خلال توضيح أهم المؤشرات والنسب المالية التي يمكن أن تتأثر بها بصورة مباشرة ومن ثم تطبيق ذلك بصورة عملية على شركة الخازر لإنتاج المواد الإنشائية.

توصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية تحتل أهمية كبيرة في الوحدات الاقتصادية نظرًا لما يمكن أن تؤديه من خدمة العديد من الجهات المستفيدة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية والتي تظهر النشاطات والمساهمات الاجتماعية التي تقود بها الوحدة الاقتصادية لخدمة المجتمع الذي تعمل ضمن نطاقه وبما لا يتعارض مع هدفها العام. ومن ضمن ما أوصت به الدراسة ضرورة وجود نظام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يقوم بإنتاج تلك المعلومات بحيث يمثل نظام فرعي ضمن نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية.

7- دراسة (أبو العزم، (2005)، بعنوان": معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية: حالة جمهورية مصر العربية".

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مفهوم وآليات الإفصاح البيئي، ومراجعة أهم الدراسات السابقة التي تعرضت لدوافع ومعوقات الإفصاح البيئي، واستعراض ما ورد بالتشريعات المصرية المعاصرة عن متطلبات الإفصاح البيئي، والوقوف على واقع الإفصاح البيئي في التقارير المالية للشركات المصرية، واستطلاع آراء الشركات المصرية المسجلة بهيئة سوق المال، وكذلك آراء أعضاء الجمعية المصرية للأوراق المالية عن المعوقات المحتملة لإفصاح الشركات المصرية عن المعلومات البيئية.

وخلصت الدراسة إلى أن معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية للشركات المصرية تتوزع على أربع أسباب أساسية الأول هو: عدم إلزام الشركات بالإفصاح البيئي، والثاني هو نقص الوعي العام بالقضايا البيئية، والثالث هو تجنب الخسائر أو التكاليف التي قد تلحق بالشركة، والرابع هو غياب البعد البيئي في تقييم نجاح الشركات. وقد أوصت الدراسة

بأن تهتم الهيئة العامة لسوق المال بالإفصاح البيئي للشركات، وتضع القواعد الملزمة والمنظمة له مسايرة للهيئات المشرفة على سوق المال في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وتلبية حاجة المجتمع المصري، وأوصت بزيادة جرعة مادة البيئة في وسائل الإعلام والمناهج الدراسية لزيادة وعي المجتمع بالآثار البيئية للشركات ذات الحساسية البيئية، وزيادة دور جمعيات حماية المستهلك والمجتمع المدني في زيادة الوعي البيئي وحث المستهلكين على تفضيل منتج الشركات الصديقة للبيئة.

8- دراسة (الشرايري والمومني، 2006)، بعنوان": مدى مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في النشاطات الاجتماعية ومدى الإفصاح المحاسبي عنها".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى قيام الشركات الصناعية الأردنية بالمشاركة في النشاطات الاجتماعية والمحافظة على البيئة، وكذلك إظهار أثر مشاركة تلك الشركات في النشاطات الاجتماعية والبيئة على التنمية الاقتصادية في الأردن وتقليل الأعباء الحكومية، وإظهار دور الإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية التي تقدمها الشركات. ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الشركات الصناعية الأردنية تقوم بالإفصاح عن النشاطات الاجتماعية حيث جاءت إجابات مدراء الشركات أكبر من المتوسط الفرضي وخاصة فيما يتعلق بمقدار التناقص في العمالة الأجنبية. ومن التوصيات التي قدمتها الدراسة تخصيص نسبة من الأرباح ضمن الاحتياطات للالتزام بالنشاطات البيئية والاجتماعية، واستخدام نماذج معينة لتوضيح عناصر النشاطات الاجتماعية حسب أهميتها للإفصاح عنها وتضمينها في الحساب الاجتماعي.

9- دراسة (جربوع، (2007)، بعنوان": مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة."

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على أسس وأساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية التي تقدمها الشركات بقطاع غزة، وتوفير المعلومات عن السياسات والبرامج الاجتماعية لهذه الشركات، واقتراح نموذج المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المهنية للمحاسبة والمراجعة في فلسطين، كما أظهرت أن الإطار العام للمسئولية الاجتماعية هو إطار غير محدد المعالم ولم يتفق على أبعاده حتى اليوم بشكل قاطع. كما أظهرت الدراسة أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات نشاط يمكن تقنينه عن طريق تحديد فئاته ومجالاته وأهدافه ومتغيراته، وبالتالي يمكن تحديد سبل قياسه والإفصاح عن نتائجه بشكل موضوعي.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من شأنها مساعدة الشركات بالالتزام بالقوانين والأنظمة لحماية البيئة من التلوث والأضرار التي تلحق بها من جراء مزاولتها لأنشطتها المختلفة وتجنبًا للعقوبات التي قد تفرض عليها إذا خالفت الالتزام بتنفيذ هذه القوانين، وضرورة الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها هذه الشركات والتي لها آثار اجتماعية مثل التعليم، والصحة للعاملين، وتلوث البيئة، واستهلاك الموارد.

10- دراسة (Hall and Rieck, 1998) بعنوان

"The effect of positive corporate social actions on shareholder wealth".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الممارسات الاجتماعية التي تقوم بها الشركات على ثروة حملة الأسهم حيث رصدت (349) إفصاح اجتماعي وبيئي قدمتها الشركات المساهمة العامة المدرجة في (وول ستريت) في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1982م 1995م من ضمنها منتجات صديقة للبيئة وحقوق المرأة وتبرعات لمنظمات خيرية وجميعها كانت تطوعية دون إلزام حكومي أو ضغط جماعات حماية البيئة، وفي ذات الوقت رصدت أسعار الأسهم.

توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي للممارسات الاجتماعية الإيجابية التي قامت بها الشركات على القيمة السوقية للشركة، ولم يثبت أن هناك أي علاقة عكسية معنوية إحصائيًا بين الممارسات الاجتماعية للشركات وقيمتها، وأن السوق يميز بين الشركات التي تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية وتلك التي لا تقوم بذلك.

وأوصت الدراسة إدارات الشركات بأن تستخدم بحكمة النشاطات الاجتماعية من أجل رفع قيمة شركاتها.

11- دراسة (Friedman and Miles, 2001) بعنوان

"Socially responsible investment and corporate social and environmental reporting: an exploratory study".

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين الإفصاح الاجتماعي والبيئي من جهة والاستثمار الاجتماعي المسئول من جهة أخرى، عبر آراء (14) خبير في مجال المسؤولية الاجتماعية في بريطانيا.

وتوصلت الدراسة إلى أن مجال الإفصاح الاجتماعي والبيئي مقبل على تغيرات كبيرة وواسعة نحو الأفضل في الكم والنوع، وأصبح الكثير من أفراد المجتمع يهتمون بالكيفية التي تستثمر بها أموالهم، وزيادة القلق على الاستثمارات في الأسواق المالية، وأحد النتائج المحتملة لهذا هو التوجه نحو الاستثمارات الأخلاقية والمسئولة اجتماعيًا مما يؤثر على سلوك الشركات وإدارات صناديق الاستثمار، الأمر الذي سيؤدي تباعًا إلى زيادة الطلب على الإفصاح الاجتماعي والبيئي ضمن مفاهيم المحاسبة التقليدية.

وأوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالإفصاح الاجتماعي والبيئي.

12-دراسة بعنوان (Rahahleh, and Sharairi, 2008)

"The Extent of Social Responsibillity Accounting Application in the Qualified lndustrial zones in Jordan".

هدفت الدراسة إلى تحديد المدى الذي وصلت إليه الشركات الصناعية الأردنية في تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث تم تطبيقها على (107) شركات مساهمة صناعية في عام 2006.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود وعي كامل بمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية باستثناء بعض الجوانب، وبالتالي لم يكن هناك تطبيق كامل للمفهوم، باستثناء بعض الممارسات.

وقد أوصت الدراسة بإعطاء الأداء الاجتماعي أهمية ووزن أكبر في السياسة المعتمدة، وكذلك أوصت بدورات تدريبية وحلقات دراسية وورش عمل للعاملين في مجال المحاسبة الاجتماعية، وإعطاء أهمية لقياسات التكاليف والمنافع الاجتماعية والإفصاح عن التكاليف في القوائم المالية، وأوصت أيضاً بسن القوانين الملزمة بالاعتراف وبتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المنشآت الصناعية.

فرضيات الدراسة:

1- لا يدرك المديرين الماليين أهمية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك وشركات التأمين الأردنية.

2- ليس هناك دور لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في تعظيم أرباح البنوك وشركات التأمين الأردنية.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المدراء الماليين والمدراء العامين في البنوك العاملة بالأردن والبالغ عددها 26 بنك، وشركات التأمين الأردنية والبالغ عددها 14 شركة حيث تم توزيع 40 استبانة استرد منها 36 استبانة.

أساليب جمع البيانات إضافة إلى الأبحاث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث، فقد قام الباحثان بتصميم استبانة خاصة لهذه الدراسة بالاستناد إلى الإطار النظري ونتائج الدراسات السابقة، حيث تم توزيعها واستلامها باليد.

تكونت الاستبانة من قسمين، هدف القسم الأول إلى جمع بيانات ديموغرافية عن الأشخاص المجيبين (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة، المركز الوظيفي)، وذلك للتأكد من توفر المعرفة والقدرة لدى المجيبين، ومدى تأهيلهم للإجابة على الأسئلة التي تم طرحها عليهم، والحصول على إجابات تمتاز بدرجة عالية من الدقة والموضوعية.

أما القسم الثاني من الاستبانة فقد هدف إلى بيان مدى أهمية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية ودورها في تعظيم أرباح البنوك وشركات التأمين العاملة بالأردن.

وقد تم صياغة القسم الثاني من الاستبانة بشكل يساعد على سهولة ومرونة القياس، حيث اعتمد مقياس ليكرت بدرجاته الخمس (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) ولاختبار مدى مصداقية نتائج الاستبانة والارتباط بين أسئلتها تم عرضها على مجموعة من أساتذة الجامعات في أقسام المحاسبة بهدف تحكيمها وإبداء آرائهم حول سلامة صياغتها وترابط فقراتها.

أساليب تحليل البيانات:

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- أساليب الإحصاء الوصفي: تم إيجاد الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للتعرف على خصائص عينة الدراسة ومدى تشتت الإجابات.

- اختبار T-test: تم استخدام هذا الاختبار لفحص إمكانية قبول أو رفض فرضيات الدراسة التي تختبر مدى أهمية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودورها في تعظيم أرباح البنوك وشركات التأمين الأردنية.

- One-Sam pie Test

	Test Value = 3					
				Mean	95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Difference	Lower	Upper
X1	1.215	36	.232	.04955	-.0331-	.1322

الفرضية العدمية تقبل

One-Sample Test

	Test Value = 3					
				Mean	95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Difference	Lower	Upper
X2	-63.497-	36	.000	-1.55659-	-1.6063-	-1.5069-

الفرضية العدمية ترفض وتقبل البديل

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
qa1	30	1.60	.621
qa2	30	4.73	.450
qa3	30	4.63	.490
qa4	30	1.33	.479
qa5	30	1.53	.507
qa6	30	1.50	.509
Valid N (listwise)	30		

المتغيرات الوصفية لأسئلة الفرضية الأولي

	Mean	**Std. Deviation**
7	1.51	.507
8	1.43	.502
9	1.32	.475
10	1.35	.484
11	1.32	.475
12	1.38	.545
13	1.35	.484
14	1.41	.498
15	1.43	.502
16	1.43	.502
17	1.57	.502
18	1.35	.484
19	1.4-1	.498
20	1.32	.475

	Mean	Std. Deviation
21	1.51	.507
22	1.49	.507
23	1.46	.505
24	1.46	.505
25	1.38	.492
26	1.35	.484
27	1.43	.502
28	1.46	.505
29	1.46	.505
30	1.27	.450
31	1.51	.507
32	1.49	.507
33	1.54	.505
34	1.57	.502
35	1.51	.507
36	1.70	.520
37	1.49	.507
38	1.51	.559
Valid N (listwise)		

المتغيرات الوصفية لأسئلة الفرضية الثانية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid male	32	86.5	36.5	36.5
female	5	13.5	13.5	100.0
Total	37	100.0	100.0	

qualification

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid diploma	3	B.1	B.1	B.1
bachelor	10	27.0	27.0	35.1
master	21	56.8	56.8	91.9
ph.d	3	B.1	B.1	100.0
Total	37	100.0	100.0	

specialization

	Frequency	**Percent**	**Valid Percent**	**Cumulative Percent**
Valid accounting	20	54.1	54.1	54.1
finance	17	45.9	45.9	100.0
Total	37	100.0	100.0	

occupation

	Frequency	**Percent**	**Valid Percent**	**Cumulative Percent**
Valid accountant	6	16.2	16.2	16.2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
financial manager	11	29.7	29.7	45.9
chief accountant	20	54.1	54.1	100.0
Total	37	100.0	100.0	

experience

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid من 1سنة- أقل من 5 سنوات	3	8.1	8.1	8.1
من 5سنوات-إلى أقل من 10 سنوات	6	16.2	16.2	24.3
من 10سنوات-إلى أقل من 15 سنة	18	48.6	48.6	73.0
من 15 سنة فأكثر	10	27.0	27.0	100.0
Total	37	100.0	100.0	

تحليل إجابات الاستبانة واختبار الفرضيات:

بعد تحليل البيانات في ضوء أهداف الدراسة وفرضياتها تم التوصل إلى ما يلي:

خصائص عينة الدراسة:

يتضح من تحليل نتائج القسم الأول من الاستبانة ارتفاع درجة قناعة المجيبين بأهمية إدراك وتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودورها في تعظيم أرباح البنوك وشركات التأمين الأردنية، إذ يرى معظم المجيبين أن إدراك وتطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية في جميع مجالاتها يؤدي إلى خلق بيئة حاضنة وقوية لأي كيان يعمل فيها مما يؤدي إلى خلق أساس متين للمنافسة وتعظيم الربحية.

ومما يعزز الثقة بالنتائج التي تم التوصل إليها هو أن المجيبين يتمتعون بخبرة عالية في مجال تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، إذ تبلغ نسبة من يتمتعون بخبرة لا تقل عن 5 سنوات حوالي 91.9% وهي نسبة مرتفعة.

كما يلاحظ أن نسبة من يحملون درجة البكالوريوس حوالي 27%، ونسبة من يحصلون على درجة الماجستير حوالي 56.8%، ونسبة من حصلوا على مؤهل دكتور حوالي 8.1%، مما يعني بأن هناك إدراك تام ومنطقي بأهمية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجالاتها المختلفة.

اختبار الفرضية الأولى:

لا يدرك المديرين الماليين أهمية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية في البنوك وشركات التأمين الأردنية.

تم اختبار هذه الفرضية حيث اتضح بأن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى ثقة (95%) (a=.05) كما يلاحظ أن مستوى الدلالة sig أقل من 001. ولا يساوي صفر تمامًا، وإنما هو قريب من الصفر، إلا أن الحاسب لا يظهر الرقم بعد ثلاث خانات عشرية إذا كان الرقم أقل من 001.، وبما أن قاعدة القرار تشير إلى قبول الفرضية العدمية إذا كانت قيمة t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية، ورفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، فإنه يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة، وهنا نقبل الفرضية العدمية ونرفض

الفرضية البديلة، أي لا يوجد إدراك لأهمية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، ولكن في حقيقة الأمر نجد آراء المجيبين وقناعاتهم الداخلية والمنطقية تشير إلى عكس ذلك، ولكن الطمع والجشع وحب تكوين الثروة يغلب على أصحاب رؤوس الأموال ويروا بأنهم أحق وأولى من إنفاقها على المسؤوليات الاجتماعية، ومن وجهة نظرهم تعتبر الأموال المنفقة في مجال المسؤولية الاجتماعية هي تفيض لأموالهم ولديهم أولويات أخرى.

اختبار الفرضية الثانية:

ليس هناك دور لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في تعظيم أرباح البنوك وشركات التأمين الأردنية.

تم اختبار هذه الفرضية حيث اتضح بأن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى ثقة (95%) (0.5=a) كما يلاحظ أن مستوى الدلالة sig أقل من 001.، ولا يساوي صفر تمامًا، وإنما هو قريب من الصفر، إلا أن الحاسب لا يظهر الرقم بعد ثلاث خانات عشرية إذا كان الرقم أقل من 0.001، وبما أن قاعدة القرار تشير إلى قبول الفرضية العدمية إذا كانت قيمة t المحسوبة أقل من قيمة t الجدولية، ورفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وهنا نرفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة، أي أن تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية في جميع مجالاتها سيؤدي إلى تعظيم الأرباح في البنوك وشركات التأمين الأردنية.

نتائج الدراسة:

من خلال تحليل إجابات الاستبانات واختبار فرضيات الدراسية يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها على النحو التالي:

- هناك قصور في فهم وإدراك محاسبة المسؤولية الاجتماعية لدى أصحاب رؤوس الأموال والقطاع الخاص بشكل عام، وهذا القصور ناتج عن الرغبة في عدم إيلاء الأهمية والعناية لمؤسسات المجتمع المحلي، والاهتمام بالموارد البشرية، الموارد الطبيعية، البيئة وجميع مجالات المسؤولية الاجتماعية، لأن الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية من وجهة نظرهم هو تخفيض لأرباحهم وعدم التوسع في مشروعاتهم والانصراف عن أولوياتهم وأهدافهم الرئيسة وهو تحقيق الأرباح.
- هناك مبررات لفئة من أصحاب رؤوس الأموال مؤداها أن كثير من جوانب المسئولية الاجتماعية يقع على عاتق الدولة وليس القطاع الخاص، كون الدولة هي التي تقوم بتحصيل الضرائب.
- أظهرت أيضًا نتائج الدراسة بأن تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية يؤدي إلى تعظيم الأرباح في البنوك وشركات التأمين الأردنية.

التوصيات:

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:

1- السعي الحثيث لبناء برامج وطنية للتوجيه المؤسسي من أجل رفع الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات الكبرى، وكيفية بناء إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية داخل هذه الشركات من أجل إنشاء الفرص الاجتماعية للشركات الخاصة بهم.

2- يجب العمل وبشراكة مع جميع الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص على سن أنظمة وتشريعات تكفل تطبيق الشركات لبرامج المسؤولية الاجتماعية في قنواتها السليمة وضمان عدم استغلالها كبرامج لتحسين صورة بعض المنشآت التجارية دون تحقيق المعايير الأساسية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

3- السعي إلى نقلة نوعية في التفكير الإستراتيجي لدى الشركات الوطنية والتي عليها أن تتبناه لتحقيق المعادلة الصعبة في الربح والرضا بنفس الوقت، ويجب على القطاع الخاص أن يدرك بأن العائد على المدى الطويل سيكون كبيرًا للأداء تحت مبدأ المسؤولية الاجتماعية، حيث تشير دراسة صدرت عن جامعة هارفرد أثبتت أن الشركات التي تطبق مبادئ المسؤولية الاجتماعية نمت بمعدل أربعة أضعاف عن تلك التي لم تتبن هذا المجال، إضافة إلى أن تثقيف الموظف بهذا المفهوم سيسهم في تخفيف الأعباء على الشركات وزيادة الإنتاجية وخفض التكاليف التي يتسبب بها الغياب والفواتير الصحية بنسبة 30%.

4- مراقبة مزاولة العمل بالأساليب النظيفة داخل المنشآت نفسها التي تتبنى هذه البرامج ومدى حرصها على تأهيل موظفيها وتأمين المناخ الصحي لديهم للعطاء وتعزيز مفاهيم الانتماء الوظيفي والعمل على تنمية قياديين يملكون قناعات خاصة بجدوى برامج المسؤولية الاجتماعية حتى معدلات الربح في الشركات التي تطبق مثل هذه البرامج في جو عال من الشفافية والالتزام.

5- أن يكون دور للقطاع الحكومي في خلق محفزات نظامية للشركات والمؤسسات عن طريق تشجيع إقامة شراكات اجتماعية، ومنح إعفاءات ضريبية للجهات التي تطبق برامج المسؤولية الاجتماعية، ومنحها فرصًا أفضل في المناقصات العامة، وهي الخطوات التي تراها ضرورية لصناعة سوق تنافسي يعتمد على أخلاقيات الربح ويعزز الدور الاجتماعي في تلك المنشآت، ويقلل من أعباء الحكومة في تحمل كل التبعات الاجتماعية تجاه مواطنيها.

6- يجب أن تعكس مناهجنا الدراسية الجامعية مواضيع مثل القيم والإدارة المستدامة ودور الشركات التجارية في المجتمع.

7- ولتعظيم المنفعة يجب العمل على إصدار دليل وطني يوجه ويساعد القطاع الخاص وذلك بتحديد الأولويات. والاحتياجات المجتمعية.

8- العمل على إطلاق جائزة للشركات المهتمة والتي تضع المسؤولية الاجتماعية ضمن أولويات عملها، ومؤسستها داخل استراتيجياتها وسياساتها.

9- إن وسائل الإعلام من أهم القوى في القرن الحادي والعشرين ويعتبر دوره في دعم التغيير من أجل مجتمع أكثر استنارة، هي مسؤولية والتزاما. حيث لم تعد الاتصالات والتقارير الإخبارية مجرد أخبار وتسلية، بل أصبحت أداة رئيسية للتغيير وتثقيف جماهيرها وذلك بتعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتغطية قضايا المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وقصص نجاحها.

10-العمل على إنشاء موقع إلكتروني خاص مرتبط بالصفحة الإلكترونية الرئيسية لمؤسسات المجتمع المدني وتحديث أخبار المسؤولية الاجتماعية للشركات، وجمع الحالات الدراسية من خلال أفضل الممارسات والتجارب الناجحة للمسؤولية الاجتماعية للشركات في الأردن.

11-إن المسئولية الاجتماعية للشركات هي جزء من المفهوم الأحدث للتنمية والذي يتضمن إعادة تحديد دور الدولة، والشركات والمجتمع المدني، وإشراك الآليات القانونية العالمية والآليات الخارجة عن نطاق القانون للرصد والتحقق من الحسابات، والاستدامة البيئية، والمبادئ الأخلاقية العالمية الجديدة الخاصة بشفافية التجارة العادلة مع الوجه الإنساني.

12-إن المجتمع لا يتقدم إلا بجناحيه القطاع العام والخاص ولا يقوى ويستقر إلا بمفهوم التكافل بين هذين القطاعين وبين العامل والمستهلك وخدمة المجتمع المحلي وعلى أساس روح الانتماء لهذا البلد الذي يعطي بلا حدود.

المراجع:

أولًا: اللغة العربية:

1- الأغا، أديب سالم (2006)، مدى التزام البنوك العاملة في قطاع غزة بأداء مسؤوليتها الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

2- أبو العزم، فهيم (2005)، معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية: حالة جمهورية مصر العربية، مجلة الإدارة العامة، المجلد 45، العدد 1، ص 42-89.

3- أبو الفتوح، سمير (1987)، البعد الاجتماعي وأثره على مفهوم الوحدة المحاسبية والقرارات الاستثمارية، مجلة دراسات، المجلد 14، العدد8، ص 67-92.

4- أبو زر، عفاف، (2007)، المحاسبة البيئية- الإطار الفكري ومقومات التطبيق، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 31، العدد1 نسخة إلكترونية.

5- جربوع، يوسف، (2007)، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات المساهمة الصناعية العامة في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، -281. المجلد 15، العدد 1، ص 239.

6- جهماني، يوسف، (1996)، محاسبة المسؤولية الاجتماعية والشركات المساهمة العامة، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 12، العدد4، عمان، ص 45-85.

7- سويلم، حسن (2001)، المتطلبات النظرية والعملية للتقرير عن التكاليف البيئية، مجلة البحوث التجارية-جامعة الزقازيق، المجلد 23، العدد 2، ص167-203.

8- الشرايري، ماجد والمومني، غازي، (2006)، مدى مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في النشاطات الاجتماعية ومدى الإفصاح المحاسبي عنها، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين-جامعة القاهرة، العدد 67، ص61-98.

9- الصبان، محمد سمير، (1978)، المحاسبة الاجتماعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 1، السنة 15، ص 97-158.

10- العاني، حارس، (2005)، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية دراسة تطبيقية في مملكة البحرين، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن، نسخة إلكترونية.

11- علام، محمد نبيل، (1991)، حدود المسؤولية الاجتماعية: إطار فكري لمراجعة الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال في دول العالم النامي، مجلة الإدارة العامة، الرياض، معهد الإدارة العامة، عدد7، ص7-40.

12- القطاطي، منير، (2007)، منافع الإفصاح عن التكاليف البيئية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق المال الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

13- اللولو، محمد، (2009)، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

14- المغربل، نهال، وفؤاد، ياسمين (2008)، المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية، ورقة عمل رقم (138)، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، مصر، نسخة الكترونية.

15- ميادة، إبراهيم (2005)، نموذج مقترح لتطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط، في مجال المسؤولية الاجتماعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21 العدد 2، ص 275-313.

16- يحيي، زياد وآخرون، (2002)، أهمية المعلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في عملية التحليل المالي بالتطبيق على شركة الخازر لإنتاج المواد الإنشائية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 24، العدد 67، ص 193-207.

17- دحلان، عبد الله صادق، (2004)، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة عالم العمل، العدد 49، نسخة إلكترونية.

18- الشرع، مجيد جاسم، (1998)، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية ومدى اتساقها مع المفاهيم المحاسبية المتعارف عليها، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 106، ص27-31.

19- كاربيرا، آنجل (2005)، المسؤولية الاجتماعية هي مفتاح النجاح في الأعمال، شبكة النبأ المعلوماتية، العدد8، ص76.

20- جربوع، يوسف محمود 2007 "مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة: دراسة استكشافية لآراء المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع غزة/فلسطين" مجلة الجامعة الإسلامية. المجلد الخامس عشر، العدد الأول ص239-281.

21- شجاع الدين، عبد المؤمن، أكتوبر 2008 "المسئولية الاجتماعية للشركات بين الفقه والقانون" كلية الشريعة والقانون، جامعة صنعاء.

22- الأميرة إبراهيم عثمان، (سبتمبر 1999، الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية،) مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، ع2، ج1، مجلد 36.

23- العريقي، منصور محمد إسماعيل، (المسئولية الاجتماعية للمنظمات الصناعية الخاصة من وجهة نظر المديرين)، دراسة تطبيقية في 2003، القطاع الصناعي الخاص في اليمن، جامعة الأزهر بنات، ع21.

24- الغالبي، طاهر والعامري، صالح (2005)، المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان.

25-بركات، محمد إبراهيم (2007)، أهمية الإفصاح عن مخاطر المعاملات المالية المتعلقة بغسل الأموال في البنوك التجارية: دراسة تحليلية في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية-جامعة الزيتونة الأردنية.

26-أسامة المليجي، مقالة بعنوان: المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة بين المعايير الدولية والممارسات الفعلية، مجلة الأهرام الاقتصادي 13 سبتمبر 2010م، العدد 2175 ص66.

المراجع باللغة الانجليزية:

1 Abu-Baker Nafez, (2000), Corporate social reporting and disclosure practice in Jordan: an empirical investigation, Dirasat, Jan, 2000, vol 27,No. 1. pp249-263.

2 Al-Basteki, Hasan, (1997), Voluntary disclosure of socially relevant information the case of Bahraini corporation, Abhath Al-Yarmouk, Vol 13, No 4. pp 41-53

3 Ayub, Mahmood, (2008), Turkey corporate social responsibility baseline report, Ankara, Turkey.

4 Belkaoui, Ahmed, (2004), Accounting Theory, Fifth Edition, Thomson Learning, London.

5 Choi Frederick, Frost Carol, Meek Gary, 2002, Intermediate Accounting, Fourth Edition, Prentice Hall, London.

6 CJ de Villiers, (2003), Why do South African companies not report this kind of reporting?, Meditari Accountancy Research Vol. 11 2003, pp11-23.

7 Commission of the European Communities, (2001), Promoting European framework for corporate social responsibility. Green Paper. Industrial Relations and Industrial Change, Employment and Social Affairs, July

8 EPA, (1995), An Introduction to Environmental Accounting As A Business Management Tool, Environmental Protection Prevention And Toxics June 1995, Agency (MC 7409) Washington, D.C. 20460,

9 Friedman, Andrew and Miles, Samantha, (2001), Socially responsible investment and corporate social and environmental reporting: an exploratory study, British accounting review.

10 Pamela L. Hall and Robin Rieck, (1998), The effect of positive corporate social actions on shareholder wealth Journal of Financial and Strategic Decisions, Vol. 11, No. 2, Fall 1998, pp 83-89.

11 Rahahleh, Muhammad, and Sharairi, Yassein, (2008), The Extent of Social Responsibility Accounting Application in the Qualified Industrial Zones in Jordan, International Management Review, Vol. 4. No..

12 United States Office of Pollution "EPA", 742-R-95-001, Environmental Protection Prevention And Toxics, June 1995 Agency (MC 7409) Washington, D.C. 20460.

13 United States Office of Pollution EPA 742-R-95-001, Environmental Protection Prevention And Toxics, June 1995 Agency (MC 7409) Washington, D.C. 20460.

14 World Bank, (2005), Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania. Working Paper, March.

15 Waenkaeo, Kulchaya, and Ussahawanitchakit, Phapruke (2011), Social Responsibility Accounting And Firm Survival ,Jornal Of International Business &Economic ,Vol .11,No .3, P 56-85.

16 Wang ,Yungchih ,(2011), Corporate Social ,Responsibility And Stok Performance ,Modern Economy ,Nov 2011,Vol,2, Issue,5, P 788-799.

17 Bayoud, Nagib, Kavanagh, Maire ,Slaughter, Geoff,(2012),Corporate Social Responsibility Disclosure And Employee Commitment , International Journal Of Economices & Finance ,May 2012,Vol.4 Issue 5,P37-50.

سادسًا: المواقع الالكترونية:

1. http://www.pnic.gov.ps/arabic/law/law envir. html
2. http://www.moh.gov.ps
3. http://www.p-s-e.com/PSEWEBSite/Default.aspx
4. http://www.jpsdir.com/Forum/fomm_posts,asp?TID-2602&OB=DESC
5. http://www.annabaa.org/index.htm

الاستبانة:

الجزء الأول: المعلومات الشخصية:

الجنس: ذكر أنثى

الموقع الوظيفي

مدير مالي مدير عام رئيس حسابات

محاسب مدقق أخرى

تخصص الشهادة العلمية:

محاسبة علوم مالية ومصرفية إدارة أخرى

مستوى الشهادة العلمية:

دكتوراه ماجستير بكالوريوس دبلوم أخرى

سنوات الخدمة:

من سنة–أقل من 5سنوات من5–أقل من 10 سنوات من 10–أقل من 15 سنة أكثر من 15 سنة

الجزء الثاني:

يرجى التكرم بوضع إشارة (×) إمام الإجابة التي تمثل رأيكم وقناعتكم الشخصية

بيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- هناك إدراك من قبل البنوك وشركات التأمين بأهمية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية.					
2- هناك إدراك من قبل الجهات الحكومية بضرورة ترسيخ وتطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية.					
3- تهتم الجهات الحكومية بإصدار تشريعات وقوانين (ترغيب وترهيب) من شأنها تعزيز وتشجيع تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية.					
4- هناك إدراك واهتمام من قبل مؤسسات المجتمع المحلي والمنظمات الأخرى بضرورة ترسيخ وتطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية.					

5- هناك دور لوسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المحلي والمنظمات الإنسانية الأخرى بالضغط من أجل تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية

6- هناك دور للجمعيات المهنية العالمية والمحلية ومجالس المعايير المهنية العالمية والدولية في ترسيخ وتطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية

7- اهتمام الشركة بالقوانين والتعليمات والتشريعات البيئية والإفصاح عنها يؤدي إلى تعظيم أرباح الشركة.

8- اهتمام الشركة بالحملات والندوات والمحاضرات التي تهدف للمحافظة على البيئة والإفصاح عنها يعظم أرباح الشركة.

9- المساهمة في حل المشاكل والمعطلات البيئية والإفصاح عنها يعظم أرباح الشركة.

10- المساهمة في زراعة الحدائق والغابات والإفصاح عنها يعظم أرباح الشركة.

11- إشراك الجهات ذات العلاقة بالبيئة والتشاور معها والإفصاح عن ذلك يعظم قيمة الشركة.

12- المساهمة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية والإفصاح عنها يعظم من قيمة الشركة.

13- قيام الشركة باستخدام الآلات الأقل تسببًا في تلوث البيئة حتى وإن كانت تكاليفها مرتفعة يعظم أرباحها.

14- قيام الشركة بمحاولة التقليل من استنفاذ الموارد الطبيعية يعظم أرباحها

15- مساهمة الشركة في اكتشاف مصادر جديدة للموارد الطبيعية يعظم قيمة الشركة.

16- قيام الشركة باستخدام الآلات الأكثر اقتصادًا للطاقة يعظم أرباحها.

17- قيام الشركة بالمشاركة في برامج حماية البيئة الإنتاجية يعظم أرباحها.

18- اختيار الشركة الطريقة المناسبة للتخلص من المخلفات الصناعية بحيث لا تؤذي البيئة المحيطة يعظم أرباحها.

19- إدراك الشركة مبدأ الشراكة مع العملاء يعظم قيمة الشركة.

20- اهتمام الشركة بآراء ورغبات العملاء والإفصاح عنها يعظم قيمة الشركة.

21- إدراك الشركة لقدرات واحتياجات العملاء والإفصاح عنها يعظم قيمة الشركة.

22- معاملة الشركة بنزاهة وشفافية ومصداقية مع العملاء يعظم قيمة الشركة.

23- اهتمام الشركة بالشكاوي والملاحظات المقدمة من العملاء والرد عليها والإفصاح عنها يعظم قيمة الشركة.

24- إدراك الشركة لسياسة التنويع السلعي والتوزيع الجغرافي والإفصاح عنها يعظم من قيمة الشركة.

25- إدراك واهتمام الشركة بثقافة المسؤولية الاجتماعية للمجتمع والإفصاح عنها يعظم قيمة الشركة.

26- اهتمام الشركة بمشكلة البطالة والمساهمة في حلها والتخفيف منها والإفصاح عن ذلك يعظم قيمة الشركة.

27- اهتمام الشركة بذوي الإعاقات الخاصة يعظم أرباحها

28- قيام الشركة بتقديم المساعدات والمنح التعليمية لأفراد المجتمع وإنشاء المدارس والمراكز الصحية يعظم أرباحها.

29- قيام الشركة بالتبرع للجمعيات الخيرية والمراكز الثقافية والأندية الرياضية ودعم الجامعات وكليات المجتمع يعظم أرباحها.

30- مساهمة المشروع بإغاثة وتقديم المساعدات للأسر الفقيرة. وتنفيذ برامج الإسكان وإقامة المشاريع في المناطق الأقل تطورًا يعظم أرباحها.

31- قيام الشركة على تجميل وتشجير المناطق الطبيعية خصوصًا المحيطة بالمشاريع الصناعية يعظم أرباحها.

32- تجنب الشركة إقامة المشروعات الصناعية وسط المناطق المأهولة بالسكان يعظم أرباحها.

33- قيام الشركة بتنظيم دورات تدريبية للعاملين لرفع قدراتهم وكفاءتهم يعظم أرباحها.

34- إتباع الشركة سياسة للترقية تعترف بقدرات ومهارات العاملين وتحقق فرص متساوية للترقية يعظم أرباحها.

35- قيام الشركة بتهيئة ظروف عمل مناسبة وإقامة برامج اجتماعية للعاملين خارج نطاق العمل مثل مراكز الترفيه والأندية يعظم أرباحها.

36- قيام المشروع بتوفير نظام تأمين صحي للعاملين. ونظام تأمين للمعاشات يعظم أرباحه.

37- مراعاة المشروع لتأهيل العاملين مهنيًا ونفسيًا وصحيًا يعظم أرباحه.

38- مساهمة المشروع في تعليم أبناء العاملين يعظم أرباحه.